



دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صبراتة



كلية القانون صرمان
Surman Faculty of Law
الخطة الاستراتيجية [2025 – 2029م]
Strategic Plan [2025 – 2029]



❖ توطئة:

تسعى كلية القانون صرمان إلى تحقيق التميز الأكاديمي والبحثي وخدمة المجتمع من خلال خطة إستراتيجية متكاملة تغطي الفترة من (2025 إلى 2029م)، وتعتمد على التخطيط المستدام والتطوير المستمر لمخرجاتها التعليمية.



❖ قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان	ت
4	كلمة عميد الكلية	1
5	كلمة فريق الخطة الاستراتيجية	2
7	البيانات الوصفية	3
8	نبذة عن الكلية	4
9	إنجازات الكلية في مجالات التعليم والتعلم وخدمة المجتمع	5
12	الخطة الإستراتيجية	6
12	مصادر ومنهجية إعداد الخطة الإستراتيجية	7
13	خطوات إعداد الخطة الإستراتيجية للكلية (2024 - 2028م)	8
14	الرؤية والرسالة والقيم	9
15	نقاط القوة والفرص	10
17	نقاط الضعف والتهديدات	11
19	تحديد الهدف الاستراتيجي	12
20	تحديد الخطة التنفيذية	13
34	الخطة البديلة لكلية القانون صرمان	14
35	خطة إدارة المخاطر لكلية القانون صرمان	15
37	المراجع	16

كلمة السيد عميد الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

• السادة أعضاء الهيئة التدريسية، والموظفين، والطلاب الأعزاء:

اهديكم اعطر التحايا .. وبعد:

إن التخطيط الاستراتيجي هو مجموعة الأنشطة المصممة مسبقاً لتحديد الاتجاه المستقبلي المناسب للكلية، وتتضمن تحديد مسبق للخطوات للسير بالعملية التعليمية لهذه الكلية بشكل منظم باتجاه المستقبل الواعد الذي نرومه.

ونحن نشهد إقرار وانطلاقة الخطة الإستراتيجية لكلية القانون صرمان. فإن هذه الخطة هي رؤية مستقبلية تهدف إلى تطوير وتحقيق التميز الأكاديمي والمهني في مجال القانون، مما يعكس التزامنا العميق بتخريج دفعات قانونية قادرة على مواجهة التحديات القانونية المحلية والدولية.

ولا شك أننا في كلية القانون صرمان نؤمن بأن التعليم هو أداة التغيير الرئيسة في بناء المجتمع، ولذلك فإننا نسعى إلى تقديم برامج تعليمية ذات جودة عالية، تواكب التطورات القانونية الحديثة، وتتيح لطلابنا الفرصة لاكتساب المهارات اللازمة لتحقيق النجاح في الحياة المهنية.

كما أننا نحرص على تعزيز البحث العلمي والإبداع الأكاديمي، فضلاً عن تطوير شراكات فعالة مع المؤسسات القانونية المحلية والدولية. كما نطمح من خلال هذه الخطة إلى تحقيق التطوير المستدام للكلية، والارتقاء بمستوى التعليم القانوني، مما يساهم في بناء جيل من رجال القضاء والمحامين والقانونيين في مختلف المجالات القادرين على اتخاذ قرارات قانونية مدروسة ومتوازنة، تؤثر إيجاباً في المجتمع.

نتمنى أن تكون هذه الخطة خطوة كبيرة نحو تحقيق أهدافنا الطموحة، وأن تساهم في بناء مستقبل مشرق لكلية القانون صرمان.

والله ولي التوفيق.

.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

الدكتور محمد محمد صالح المحجوبي

عميد كلية القانون صرمان



❖ فريق إعداد الخطة الإستراتيجية :

تم تشكيل فريق إعداد الخطة الإستراتيجية لكلية القانون صرمان، بموجب قرار السيد عميد الكلية رقم (2 لسنة 2024 م) بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها، والصادر في : (17 / 10 / 2024م) من السادة المدرج أسماؤهم أدناه:

الاسم	الوظيفة	الصفة
د. مسعود محمد شلندي	مدير مكتب الدراسات العليا	رئيس الفريق
د. محمد محمد صالح	عميد الكلية	عضوًا
د. سهى المهدي الجديدي	رئيس قسم ضمان الجودة وتقييم الأداء	عضوًا
أ. مفتاح الصادق قدرة	عضو هيئة تدريس	عضوًا
عثمان العجيمي	سوق العمل	عضوًا
أ. محمد خليفة الفورتي	عضو هيئة تدريس	عضوًا
أ. أيوعجيلة عقيلة نصر	رئيس قسم المواد العامة	عضوًا
غسان حمزة النويري	طالب	عضوًا
بلسم حسين الهاشمي	طالبة	عضوًا

❖ الوثيقة :

التفاصيل	
• غرض الوثيقة	إن محتوى هذه الوثيقة عبارة عن تفاصيل الخطة الإستراتيجية لكلية القانون صرمان خلال الفترة بين : (2024م – 2028م).
• توزيع الوثيقة	يحضر تداول هذه الوثيقة إلا بإذن ومن خلال قسم ضمان الجودة تقييم الأداء بكلية القانون صرمان.
• حقوق ملكية الوثيقة	هذه الوثيقة ملك كلية القانون صرمان جامعة صبراتة.
• موقع الوثيقة	قسم ضمان الجودة تقييم الأداء بكلية القانون صرمان.

❖ اعتماد الوثيقة :

التاريخ	التوقيع	الاعتماد
		رئيس لجنة إعداد الخطة
		اعتماد رئيس قسم ضمان الجودة وتقييم الأداء
		اعتماد عميد الكلية
		اعتماد مجلس الكلية

❖ كلمة فريق الإعداد :

..بسم الله الرحمن الرحيم..

حمداً لله، وصلاةً وسلاماً على النبي (محمد) صلى الله عليه وسلم، تسليماً كثيراً. وبعد:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال التعليم العالي، أصبح التخطيط الاستراتيجي ضرورة ملحة لضمان جودة التعليم القانوني في ليبيا ومواكبته لمتطلبات سوق العمل والتحديات المستقبلية.

ويهدف التخطيط الاستراتيجي إلى وضع رؤية واضحة، وتحديد الأهداف والبرامج التي تسهم في الارتقاء بالمؤسسات الأكاديمية وتعزيز دورها في خدمة المجتمع.

وفي هذا الإطار، عمل فريق إعداد الخطة الإستراتيجية لكلية القانون صرمان (2024-2029م) بروح التعاون والمسؤولية على وضع رؤية طموحة ورسالة واضحة تهدف إلى تطوير العملية التعليمية، وتعزيز جودة البحث العلمي، وخدمة المجتمع بفعالية.

وقد استند الفريق في إعداد الخطة إلى منهجية علمية دقيقة تستجيب لمتطلبات التطوير الأكاديمي والتحديات المستقبلية، مع التركيز على استثمار نقاط القوة واستغلال الفرص المتاحة لضمان تحقيق الأهداف الإستراتيجية للكلية.

وبكل التفاؤل نتمنى لمؤسستا كلية القانون صرمان، والجامعة صبراً كل التوفيق والسداد والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فريق إعداد الخطة الإستراتيجية (2024 – 2029م)

كلية القانون صرمان





❖ البيانات الوصفية :

ليبيا	الدولة
كلية القانون صرمان	اسم المؤسسة التعليمية
مدينة صرمان الطريق الساحلي محلة زكري بالقرب من صندوق الضمان الاجتماعي	العنوان الكامل للمؤسسة
Law.collage@sabu.edu.ly	البريد الالكتروني
2000	تاريخ تأسيس الكلية
4 سنوات/8فصول دراسية	مدة الدراسة
حكومية	نوع المؤسسة
جامعة صبراتة	تبعية الكلية
صرمان	موقع المؤسسة
الذكور والإناث	المؤسسة مخصصة
حكومي	جهة تمويل المؤسسة
بكالوريوس	الدرجة الجامعية الأولى
ماجستير "تحت الإجراء"	الدرجة الجامعية الثانية
الليسانس في القانون ماجستير القانون الدولي	أسماء البرامج التي تقدمها الكلية

[جدول رقم (1)]





❖ نبذة عن الكلية :

كلية القانون صرمان، إحدى كليات جامعة صبراتة، تأسست عام (2000م) بموجب قرار رقم (218). بدأت مسيرتها الأكاديمية عام (2001/2000م) وكانت تابعة لجامعة الأقسام شعبية صبراتة وصرمان، ثم انتقلت إلى جامعة الوثيقة الخضراء عام (2004م)، ولاحقاً ألحقت بجامعة السابع من أبريل، التي أصبحت فيما بعد جامعة الزاوية في العام (2015م).

ومع إنشاء جامعة صبراتة بالقرار رقم (157) لسنة (2015م) والمعدل بالقرار رقم (16) لسنة (2017م)، أصبحت الكلية جزءاً منها، وخرّجت دفعتها الأولى في عام (2004م)، بعدد (13) طالب وطالبة، وتضم الكلية الآن خمسة أقسام علمية هي كالتالي:



- ✓ قسم القانون العام.
- ✓ قسم القانون الخاص.
- ✓ قسم القانون الجنائي.
- ✓ قسم الشريعة الإسلامية.
- ✓ قسم القانون الدولي.
- ✓ قسم المواد العامة.

وتفتخر كلية القانون صرمان بتميز خريجها الذين يشغلون مناصب قيادية في المؤسسات القانونية، كما تتميز بأساليب تعليمية مبتكرة مثل المحاكمة الصورية والندوات العلمية لتعزيز المهارات القانونية، تسعى الكلية لمواكبة التطورات في المجال القانوني عبر توفير تعليم عالي الجودة والشروع ببرامج الدراسات العليا.

... والحمد لله رب العالمين ...



❖ إحصائية بأعداد أعضاء هيئة التدريس حسب الدرجة العلمية للأقسام:

توزيع أعداد أعضاء هيئة التدريس موزعين حسب الأقسام العلمية						
المواد	الشرعية الإسلامية	القانون الجنائي	القانون الدولي	القانون الخاص	القانون العام	التخصص
العامة						
02	06	13	09	18	17	العدد

[جدول رقم (2)]

❖ إنجازات الكلية في مجالات التعليم والتعلم وخدمة المجتمع :

ترتكز الخطة الإستراتيجية لكلية القانون على التميز في ثلاثة مجالات رئيسية:

- ✓ مجالات التعليم والتعلم.
- ✓ مجال البحث العلمي.
- ✓ مجال خدمة المجتمع.



✚ مجال التعليم والتعلم:

- ✓ تم تحديد مخرجات التعلم في الكلية بما يتوافق مع تحقيق أهدافها.
- ✓ قامت الكلية بوضع خطة لقياس مخرجات التعلم، من خلال توزيع الاستبيانات على أرباب الأعمال في سوق العمل، وتطبيق هذه الإجراءات في كل فصل دراسي. شملت هذه الإجراءات إعداد الخطابات اللازمة من إدارة الكلية للجهات المعنية لقياس المخرجات سواء داخل الكلية أو خارجها، بالإضافة إلى تحليل نتائج استطلاعات رأي المستفيدين.
- ✓ تم توضيح مقررات الكلية بشكل شامل مع مراعاة توافق المحتوى والاستراتيجيات الموضوعية في توصيف المقررات، مع متابعة تطبيقها وتحديثها من خلال تقارير المقررات والتغذية الراجعة.
- ✓ وضعت جامعة صبراته خطة لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس في كلياتها من خلال تنظيم عدد من البرامج التدريبية والدورات.
- ✓ تعرض التقارير السنوية على مجلس الكلية ومجالس الأقسام العلمية، مع الاحتفاظ بالتعديلات التي طرأت على الكلية وأسباب هذه التعديلات.
- ✓ تم تنفيذ برنامج الإشراف الأكاديمي في الكلية بهدف تقديم الإرشاد والتوجيه للطلبة قبل تسجيل المقررات.
- ✓ تسعى الكلية إلى متابعة تطوير أعضاء هيئة التدريس من خلال تحديث سيرهم الذاتية في كل فصل دراسي، والاستفادة من التقارير السنوية لتحديد البرامج التدريبية التي يحتاجها أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى استطلاع آرائهم حول جودة الخدمات المقدمة لهم، مما يساهم في تحسين جودة الكلية. كما يتم طلب المقترحات المتعلقة بذلك.

✚ مجال البحث العلمي:

- ✓ تمتلك الكلية مكتبًا للبحوث والاستشارات يتولى إدارة وتوجيه أنشطة البحث العلمي.
- ✓ تسعى الكلية إلى نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس بشكل ورقي وإلكتروني من خلال مجلة الجامعة. ولتحقيق ذلك، تم إنشاء قاعدة بيانات تضم أبحاث أعضاء هيئة التدريس، وطلب منهم إرسال نسخ إلكترونية من أعمالهم العلمية، سواء كانت رسائل علمية أو أبحاث محكمة، ليتم نشرها عبر موقع الكلية.

- ✓ تعمل الكلية على طباعة عدد من بحوث أعضاء هيئة التدريس من خلال المقترح الخاص بالمجلة العلمية المحكمة للكلية.
- ✓ تسعى الكلية لإعداد فهرس آلي عبر الإنترنت لتسهيل استفادة المستخدمين من خدمات المكتبة.

✚ مجال خدمة المجتمع :

- أنشأت الكلية مكتباً لخدمة المجتمع والبيئة بهدف التنسيق والإشراف على كافة الأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع. ومن إنجازات الكلية:
- ✓ إعداد دليل لخدمة المجتمع تحت شعار: "التطور والإبداع في خدمة المجتمع والبيئة".
 - ✓ تنظيم الكلية، بالتعاون مع مؤسسات أخرى، ورش عمل تهدف إلى خدمة المجتمع وتحقيق المصلحة العامة والارتقاء بالبلاد.
 - ✓ إقامة أنشطة علمية بالتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة.
 - ✓ مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالكلية في العديد من المؤتمرات والندوات على الصعيدين المحلي والدولي.
 - ✓ تنظيم دورات تدريبية مجانية موجهة للجمهور، والتي يقدمها أعضاء هيئة التدريس بالكلية.



الخطة الإستراتيجية كلية القانون صرمان (2024-2028)

بداية يُعد التخطيط الاستراتيجي الأداة الأمثل لتحديد الاتجاهات الرئيسية للجامعات والكليات، مما يضمن أقصى استفادة لأصحاب المصلحة مثل الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين، وأصحاب الأعمال، والخريجين.

وهو منهج منظم لتوجيه الحاضر والتوقعات المستقبلية، بما يحقق أقصى فائدة عبر استغلال الموارد المتاحة، مع تحديد مسار الأنشطة للسنوات الثلاث المقبلة. يعتمد التحليل العلمي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات كأساس في وضع الخطط الإستراتيجية.

وقد أعدت كلية القانون صرمان خطتها الإستراتيجية (2025/2023م) تماشياً مع خطة جامعة صبراتة لضمان الجودة والاعتماد، بعد عقد لقاءات مع مختلف الجهات لضمان التوافق بين الرؤية والأهداف والقيم.

❖ المصادر ومنهجية إعداد الخطة الإستراتيجية :

اعتمد فريق الخطة الإستراتيجية على لقاءات مع خبراء متخصصين واستخدم منهجية تعتمد على إستراتيجية التعليم والتدريب في ليبيا رؤية العام (2030م) وخطة جامعة صبراتة، مع تحليل (SWOT) لتشخيص البيئة الداخلية والخارجية وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.

ونتج عن ذلك صياغة أهداف إستراتيجيه بديلة تتماشى مع توجهات الجامعة ورسالتها، وتحديث رؤية ورسالة الكلية وربط أهدافها بالأهداف الجامعية. كما تم إعداد الخطة التنفيذية بتحديد البرامج والأنشطة والإطار الزمني، مع ضمان الجودة من خلال المتابعة الداخلية والمراجعة الخارجية بواسطة خبير في التخطيط الاستراتيجي.

❖ خطوات إعداد الخطة الإستراتيجية

معرفة أين نحن؟ (دراسة الوضع الراهن) تحديد الوضع البيئي الحالي، ويتم من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.	الخطوة الأولى
معرفة أين نريد أن نكون؟ تحديد الأهداف الإستراتيجية للكلية "البعد الاستراتيجي" (يتم تحديد الرؤية - الرسالة - الأهداف والقيم)	الخطوة الثانية
معرفة كيف نصل إلى الهدف؟ تحديد زمن وخطة التنفيذ. (الخطة التشغيلية)	الخطوة الثالثة
الخطة البديلة	الخطوة الرابعة
معرفة كيفية معالجة عوائق تطبيق الأهداف الرئيسية؟ تحديد الخطة البديلة في حالة حدوث عوائق أمام تطبيق الأهداف الرئيسية.	الخطوة الخامسة
معرفة إلى أين وصلنا؟ تحديد النصيحة في حالة عدم موافقة الإجراء للشروط المطلوبة.	الخطوة السادسة

❖ الرؤية والرسالة والقيم:

الرؤية..

التميز في التعليم القانوني والبحث العلمي وتعزيز العدالة القانونية والمهنية التي تسهم في خدمة المجتمع والبيئة.

الرسالة..

إعداد خريجين متميزين بالمعرفة القانونية العميقة والمهارات المهنية، من خلال بيئة تعليمية حديثة، وبرامج تعليمية متطورة، وبحث علمي يخدم المجتمع ويسهم في تطوير المنظومة القانونية.

القيم..



- ✓ العدالة والشفافية والحوكمة الرشيدة.
- ✓ التميز الأكاديمي.
- ✓ البحث العلمي والتطوير.
- ✓ المسؤولية المجتمعية.
- ✓ الابتكار والاستدامة.

❖ التحليل البيئي (SWOT Analysis) :

نقاط القوة والفرص:

نقاط القوة	الفرص
إقبال جيد من الطلبة للتسجيل بالكلية	تشجيع المؤسسات القانونية على التعاون مع الكلية من خلال التدريب أو التوظيف إنشاء أندية قانونية، فرق مناظرة، مؤتمرات طلابية وفعاليات مجتمعية
وجود منظومة الكترونية متقدمة لتسجيل الطلاب ومتابعة العملية التعليمية	زيادة رضا الطلبة وتعزيز سمعة الكلية المساهمة في تلبية متطلبات الجودة والاعتماد توفر المنظومة بيانات دقيقة وفورية يمكن استثمارها في اتخاذ قرارات مبنية على تحليل فعلي (مثل نسب النجاح، إحصائية الطلاب، عدد الخريجين)
وجود كفاءات أكاديمية متميزة بخبرات علمية ومهنية	رفع جودة التعليم والمخرجات الأكاديمية مما يسهم في تخريج طلبة أكثر كفاءة وجاهزية لسرق العمل تعزيز فرص الاعتماد المؤسسي استقطاب طلبة متميزين وجود هذه الكفاءات يمكن الكلية من التوسع في برامج الماجستير والدكتوراه
توفر مبنى مستقل للكلية	إقامة برامج تدريبية أو تعليمية إضافية خارج أوقات الدوام الرسمي دون التداخل مع برامج أخرى
وجود قاعات دراسية مناسبة	القدرة على استقبال عدد أكبر من الطلبة كل فصل، وهو ما يفتح المجال للتوسع الأكاديمي إقامة فعاليات علمية وتوعية تستهدف الطلبة والمجتمع المحلي، مما يعزز من دور الكلية في خدمة المجتمع
اهتمام الأساتذة بالنشر العلمي	دفع الطلبة للمشاركة في بحوث أو مشاريع

تخرج ذات جودة أعلى	
إنشاء مجلة علمية خاصة بالكلية	تنشر سنويا أعداد جيدة من المنشورات العلمية لأعضاء هيئة التدريس
فرص تعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمحاكم	مساهمة الكلية في التوعية القانونية
تعزيز الجاهزية المهنية للطلبة مما يرفع من كفاءتهم عند التخرج المشاركة في مسابقات محاكاة قانونية وطنية ودولية، مما يرفع من مستوى التفاعل الأكاديمي والظهور الخارجي جذب الطلبة المتميزين للالتحاق بالكلية باعتبارها أكثر ارتباطا بسوق العمل الشراكة مع جهات قانونية ومهنية لتنفيذ تدريبات أو فعاليات مشتركة وجود بيئة تطبيقية يسهل إجراء دراسات تتعلق بإجراءات التقاضي، مهارات الترافع، وإدارة الجلسات، مما يدعم مسار البحث العلمي العملي	توفر بيئة قانونية تطبيقية مثل المحاكمات الصورية
زيادة فرص توظيف الخريجين بناء شراكات مباشرة مع جهات العمل (مؤسسات قانونية)، نظرا لملاءمة المخرجات التعليمية لاحتياجاتهم تعزيز دور الكلية في تطوير التشريعات والممارسات المهنية	اعتماد برامج تعليمية متطورة تتماشى مع متطلبات سوق العمل
ضمان استمرارية الطلب على برامج الكلية عقد شراكات تدريب وتوظيف مع مؤسسات قانونية تعزيز مكانة الكلية كمصدر رئيسي للكوادر القانونية	وجود حاجة مستمرة لخريجي القانون
إمكانية جذب طلبة من مدن مجاورة	موقع جغرافي يخدم مدينة صرمان والضواحي
فرص تطوير مهني من خلال ورش ودورات تحقيق التكامل بين الجوانب الأكاديمية والإدارية بما يخدم مصلحة الطالب والمؤسسة بشكل	وجود كوادر إدارية ذات خبرة

متوازن وفعال	
الكلية تكون أقل عرضة للتأثر بغياب الأفراد أو الضغط الموسمي (مثل فترات التسجيل أو الامتحانات) بفضل التوزيع الكافي للموارد البشرية	توفر العدد الكافي من الموظفين

نقاط الضعف والتهديدات:

التهديدات	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة العبء على أعضاء هيئة التدريس لتعويض الضعف، مما يؤثر على الوقت المخصص للتعليم المتقدم أو البحث العلمي. - صعوبة المنافسة في المسابقات العلمية والقانونية - تراجع مستوى المشاريع والبحوث الطلابية 	تدني مستوى اللغة القانونية والمهارات البحثية للطلاب
<ul style="list-style-type: none"> - قلة فرص تطوير أعضاء هيئة التدريس أنفسهم - ضعف الحياة الأكاديمية داخل الكلية 	ضعف مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الأنشطة
<ul style="list-style-type: none"> - عدم توفر وسائل تعليمية حديثة يضاعف من قدرة الأساتذة على تقديم محتوى فعال، ويقلل من تفاعل الطلبة. - زيادة الضغط على الكادر الإداري والأكاديمي - تدني مستوى رضا الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. - صعوبة تحقيق متطلبات الاعتماد المؤسسي - ضعف القدرة على تنفيذ الأنشطة العلمية والبحثية. - التأخر في الاستجابة للمستجدات التعليمية. 	نقص في التجهيزات التقنية والمكتبية
<ul style="list-style-type: none"> - التأخر في التحول الرقمي وتطبيق نظم الإدارة الحديثة. - تعطل خطط التطوير والتحسين. 	ضعف التمويل
<ul style="list-style-type: none"> - تكرار المواضيع أو ضعف التنسيق بين الباحثين. - ضعف الإنتاج العلمي للكلية. 	عدم وجود خطة بحثية واضحة

- فقدان فرص التمويل والدعم البحثي.	
- عشوائية العمل الأكاديمي والإداري - صعوبة تقييم الأداء وتحقيق الأهداف - تأخير تنفيذ الأنشطة المهمة أو إلغائها	غياب البرامج المجدولة
- عدم مواكبة التطورات القانونية والتشريعية - ضعف اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالتطوير الأكاديمي	ضعف في تحديث المناهج
- ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين - فقدان الكلية لفرص بناء علاقات مهنية مع جهات التوظيف - صعوبة تتبع أداء الخريجين وتحسين البرامج التعليمية - قلة وعي الطلبة بالمسارات المهنية الممكنة	غياب وحدة تأهيل وظيفي
- صعوبة الوصول إلى الموارد البحثية "المكتبات المتخصصة، الندوات والمؤتمرات العلمية". - ضعف فرص التعاون الأكاديمي والتدريب. - ضعف دعم مؤسسات الحكومية.	بُعد الكلية عن العاصمة والمراكز البحثية
- بطء الإجراءات الإدارية، وتأخير إنجاز المهام. - زيادة الضغوط على الكادر الأكاديمي مما يقلل من تركيزهم على التدريس والبحث العلمي. - هدر الموارد البشرية المالية. عدم الانضباط في أرشفة البيانات والمعلومات مما يجعلها عرضة للفوضى والضياع	عدم فعالية الموظفين

❖ الأهداف الاستراتيجية:

1. إعداد خريج متميز من خلال توفير بيئة تعليمية محفزة قادرة على المنافسة والابتكار:

- ✓ تعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس.
- ✓ تنمية مهارات الطلاب وقدراتهم الشخصية والمهنية.
- ✓ تعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص.
- ✓ ضمان جودة العملية التعليمية ومتابعة تقييم الأداء.

2. تطوير المناهج والبرامج التعليمية:

- ✓ تحديث الخطة الدراسية لتتماشى مع المعايير الدولية.
- ✓ إدخال مقررات حديثة تغطي الجوانب القانونية المتطورة.
- ✓ تعزيز التكامل بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي،
- ✓ تفعيل دور الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في تطوير المناهج.

3. تعزيز البحث العلمي والابتكار:

- ✓ توفير دعم مالي وبحثي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب.
- ✓ إطلاق مجلة علمية محكمة لنشر الأبحاث القانونية.
- ✓ تعزيز ثقافة البحث والابتكار بين الطلاب.

4. تعزيز القدرات الإدارية والتعليمية بما يحقق ضمان الجودة:

- ✓ العمل على الحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
- ✓ تطوير برامج تقييم الأداء الأكاديمي.
- ✓ تطوير المختبرات القانونية والمحاكاة.
- ✓ تعزيز التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد.

5. المساهمة الفعالة في خدمة المجتمع والبيئة:

- ✓ تصميم وتنفيذ برامج ومبادرات مجتمعية مستدامة.
- ✓ رفع وعي منسوبي المؤسسة بالقضايا البيئية والمجتمعية.
- ✓ تمكين الطلاب من ممارسة أدوار فعالة في المجتمع.



❖ الخطة التنفيذية (2025-2029) :

نظرا لأهمية تطبيق الخطة التنفيذية في تحقيق الخطة الإستراتيجية سيتولى مجلس الكلية تكليف بعض الجهات في الكلية لتنفيذ المبادرات ومتابعتها، وتحقيق الأهداف، وفيما يلي عرض الخطة التنفيذية:

الهدف الاستراتيجي الأول

إعداد خريج متميز من خلال توفير بيئة تعليمية محفزة قادرة على المنافسة والابتكار:

مؤشرات الأداء	الإطار الزمني				المسؤولون عن التنفيذ	الأنشطة والمبادرات	الأهداف الفرعية
	2029	2028	2027	2026			
<p>– عدد (3) دورات تدريبية منفذة لأعضاء هيئة التدريس</p> <p>– نسبة (60%) أعضاء التدريس المشاركين في البرامج التدريبية .</p> <p>مدى رضا أعضاء هيئة التدريس عن البرامج التدريبية</p>				√	الكلية	ورش عمل ودورات تدريبية	تعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس.
<p>– عدد (3) ورش عمل وبرامج تدريبية مهارية مقدمة.</p> <p>– عدد 1 دورة مهنية في الترافع، صياغة العقود، كتابة المذكرات</p>				√	عميد الكلية أعضاء هيئة التدريس	<p>. محاكم صورية</p> <p>– ورش تدريس قانوني تخصصي</p> <p>. مشاريع تخرج تطبيقية</p> <p>. تنظيم ندوات وحلقات نقاش</p> <p>مع قضاة ومحامين وخبراء قانونيين</p>	تتمية مهارات الطلاب وقدراتهم الشخصية والمهنية

<p>القانونية</p> <p>- عدد (2) لقاءات مهنية مع جهات التوظيف</p> <p>— نسبة (50%) مشاركة الطلاب في تلك الورش والدورات واللقاءات</p>						<p>. زيارة مؤسسات قانونية</p> <p>- دورات في القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي</p>	
<p>- عدد (2) اتفاقيات موقعة مع جهات القطاعين.</p> <p>— نسبة الشراكة الفعالة التي تنتج عنها أنشطة وبرامج.</p> <p>— عدد الفرص التدريبية المقدمة للطلاب من خلال الشراكات.</p> <p>- عدد (3) ندوات أو ورش عمل منفذة بالتعاون مع الشركاء</p> <p>- عدد (3) حملات قانونية توعوية بالتعاون مع البلديات، المدارس،</p>		√			عميد الكلية	<p>. برامج التدريب العملي</p> <p>— تنظيم ورش عمل ومحاضرات تطبيقية مع جهات العمل القانونية</p> <p>— برامج توعية قانونية مجتمعية</p>	<p>تعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص</p>

لتعزيز الثقافة القانونية لدى العامة.						
.نسبة (90%) توافق المناهج مع المعايير الأكاديمية .نسبة (100%)التزام الأعضاء بتقديم المقررات وفق الخطط الدراسية المعتمدة. .تقييم الطلاب لأداء أعضاء هيئة التدريس في نهاية كل فصل دراسي . عدد (4) مشاركات الطلبة في المحاكم الصورية. .نسبة (70%) رضا الطلاب عن جودة العملية التعليمية والمواد الدراسية. . عدد (8) ورش العمل والندوات القانونية التي تقدمها	√	.وكيل الشؤون العلمية .رؤساء الأقسام العلمية رئيس قسم الجودة وتقييم الأداء	.تطوير المناهج والخطط الدراسية .تأهيل وتطوير الكادر الأكاديمي .تحسين البيئة التعليمية .نظام تقييم شامل .نشر ثقافة الجودة	ضمان جودة العملية التعليمية ومتابعة تقييم الأداء.		

الهدف الاستراتيجي الثاني

تطوير المناهج والبرامج التعليمية

مؤشرات الأداء (KPIs)	الإطار الزمني				المسؤولون عن التنفيذ	الأنشطة والمبادرات	الأهداف الفرعية
	2029	2028	2027	2026			
<p>– مراجعة الخطة الدورية للخطة الدراسية كل 4 – 5 سنوات.</p> <p>– عدد (4) أعضاء مؤهلين في اللجنة.</p> <p>– عدد (3) من الخطط الدراسية أو المقررات التي تم تطويرها أو اقتراح تعديلها.</p> <p>عدد (2) من المحاكمات الصورية التي تم تنظيمها خلال العام الدراسي.</p> <p>. عدد (2) من أدوات التقييم المختلفة المستخدمة في</p>				✓	<p>- وكيل الشؤون العلمية.</p> <p>. منسقي الجودة بالأقسام.</p> <p>– المرشد الأكاديمي</p>	<p>– تشكيل لجنة تطوير المناهج الأكاديمية .</p> <p>إجراء دراسة مقارنة مع برامج القانون في جامعات متحصلة على الاعتماد المؤسسي</p> <p>– تحديث توصيف المقررات الدراسية</p> <p>– تنظيم المحاكمات الصورية</p> <p>– تنويع أدوات تقييم الطالب</p> <p>– تفعيل الإرشاد الأكاديمي الفعال</p>	<p>تحديث الخطة الدراسية لتتماشى مع المعايير الأكاديمية</p>

<p>المقررات.</p> <p>- نسبة (80%) من الطلاب الذين تم تخصيص مرشد أكاديمي لهم.</p> <p>- متوسط عدد (15) طالب لكل مرشد أكاديمي</p>							
<p>- عدد (3) أنشطة تطبيقية منفذة سنويا.</p> <p>- نسبة (30%) من الطلبة المشاركين في الأنشطة من إجمالي عدد الطلبة.</p> <p>. مستوى رضا الطلبة وأعضاء هيئة التدريس عن جودة هذه الأنشطة.</p> <p>- عدد (3) ضيوف قانونيين زائرين سنويا.</p> <p>- عدد (2) زيارات ميدانية منفذة سنويا للمحاكم أو الجهات القانونية.</p> <p>- عدد (3) مذكرات</p>			√		عميد الكلية	<p>- تنظيم محاكم صورية بشكل منتظم</p> <p>- محاكاة جلسات برلمانية أو تشريعية</p> <p>- استضافة قضاة ومحامين زائرين لإدارة جلسات تطبيقية</p> <p>- تنظيم زيارات ميدانية للمحاكم والمؤسسات القانونية</p> <p>- توقيع اتفاقيات تعاون مع جهات قانونية لتوفير فرص التطبيق</p>	<p>تعزيز التكامل بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي</p>

تفاهم أو اتفاقيات موقعة مع جهات قانونية ومهنية.							
<p>- نسبة (75%) من المقررات التي يتم إجراء استطلاع رأي بشأنها بانتظام.</p> <p>— نسبة (80%) استجابة الطلاب لاستطلاعات الرأي حول المقررات والمناهج.</p> <p>- عدد (2) لقاءات حوارية أكاديمية نظمت مع الطلاب سنويا.</p> <p>- عدد (2) مقترحات مقدمة من أعضاء هيئة التدريس لتطوير المقررات سنويا.</p> <p>- نسبة (25%) من أعضاء هيئة التدريس الذين يشاركون في عملية مراجعة المناهج سنويا.</p>				√	<p>- قسم الجودة وتقييم الأداء.</p> <p>- أعضاء هيئة التدريس</p>	<p>- إجراء استطلاعات رأي منتظمة للطلاب حول مدى رضاهم عن المقررات</p> <p>- تنظيم لقاءات حوارية مع الطلاب.</p> <p>. إتاحة المجال لأعضاء هيئة التدريس لتقديم مقترحات تطوير المقررات عبر نموذج رسمي</p>	<p>تفعيل دور الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في تطوير المناهج</p>

الهدف الاستراتيجي الثالث

تعزيز البحث العلمي والابتكار

مؤشرات الأداء (KPIs)	الإطار الزمني				المسؤولون عن التنفيذ	الأنشطة والمبادرات	الأهداف الفرعية
	2029	2028	2027	2026			
<p>- عدد (2) مشاركات في المؤتمرات المحلية والدولية المدعومة سنويا.</p> <p>- نسبة (10%) من أعضاء هيئة التدريس المستفيدين من دعم المؤتمرات إلى إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس.</p> <p>- عدد (2) أوراق علمية مقدمة ومنشورة في مؤتمرات مدعومة.</p> <p>- عدد (2) مشاريع بحثية الممولة سنويا.</p> <p>- عدد (2) أعضاء هيئة التدريس المستفيدين من التمويل البحثي سنويا.</p> <p>- عدد (2) مشاريع التخرج والأبحاث</p>			√		الجامعة	<p>- توفير دعم للمشاركة في المؤتمرات العلمية</p> <p>- تمويل الأبحاث الفردية والجماعية لأعضاء هيئة التدريس</p> <p>- تمويل مشاريع التخرج والأبحاث الطلابية.</p> <p>- تقديم ورش تدريبية في منهجيات البحث العلمي والكتابة الأكاديمية.</p>	توفير دعم مالي وبخشي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب

الطلابية الممولة سنويا. — عدد (3) ورش تدريبية مقدمة سنويا.							
.تشكيل اللجنة العلمية في إطار زمني محدد. - عدد (10) أعضاء اللجنة العلمية والتحريرية وتنوع تخصصاتهم. - الانتهاء من إعداد اللوائح والسياسات التحريرية خلال فترة محددة. . اعتماد السياسات من مجلس الكلية خلال الإطار الزمني المطلوب. - عدد (15) طلب نشر مستلم في كل عدد لاحق.			√	مكتب البحوث والاستشارات	- تشكيل اللجنة العلمية والتحريرية - وضع اللوائح والسياسات التحريرية. - الإطلاع والنشر الفعلي للأعداد	إطلاع مجلة علمية محكمة لنشر الأبحاث القانونية	
— عدد (3) ورش تدريبية مقامة سنويا. — عدد (4) ورش عمل مرتبطة بمناهج البحث والابتكار				√	مكتب الشؤون الطلابية	— إقامة ورش تدريبية متخصصة	تعزيز ثقافة البحث والابتكار بين الطلاب

القانوني تحديدا.

الهدف الاستراتيجي الرابع

تعزيز القدرات الإدارية والتعليمية بما يحقق ضمان الجودة

مؤشرات الأداء (KPIs)	الإطار الزمني				المسؤولون عن التنفيذ	الأنشطة والمبادرات	الأهداف الفرعية
	2029	2028	2027	2026			
. اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد رسميا من مجلس الكلية. . نسبة (100%) التوافق بين الهيكل التنظيمي الجديد ومتطلبات الجهة المانحة للاعتماد. . استحداث وحدات للجودة والاعتماد الأكاديمي رسميا. . عدد (2) من اللجان المشكلة مقارنة بعدد الأقسام. . اكتمال ملف التقديم للاعتماد بنسبة 100%. . تاريخ تقديم طلب الاعتماد رسميا واستلام				✓	. قسم الجودة وتقييم الأداء.	. تحديث الهيكل التنظيمي للكلية بما يتماشى مع متطلبات الاعتماد المؤسسي. . إنشاء وحدات داعمة للاعتماد والجودة . إنشاء لجان داخلية لضبط الجودة في جميع الأقسام. . التقدم رسميا للحصول على الاعتماد المؤسسي بعد استيفاء المتطلبات.	العمل على الحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي

إشعار القبول المبدئي أو موعد الزيارة التقييمية.						
. عدد (3) نماذج تقييم مطورة ومعتمدة.			√	. قسم الجودة وتقييم الأداء	- إعداد نماذج تقييم شاملة لأعضاء هيئة التدريس.	تطوير برامج تقييم الأداء الأكاديمي
. نسبة (100%) لإنجاز في تجهيز القاعة. . التجهيزات والأنظمة المتوفرة. . مطابقة القاعة لمعايير المحاكم الواقعية. . عدد (2) دورات أو محاكمات نموذجية منفذة داخل القاعة سنويا. . رضا الطلبة وأعضاء هيئة التدريس عن بيئة القاعة وتكامل عناصرها. . عدد (2) جلسات مسجلة ومحفوظة في قاعدة البيانات التعليمية. . مدى تنوع الحالات			√	. الجامعة . عميد الكلية	. تجهيز قاعة محاكاة محكمة متكاملة. . توفير تسجيلات سمعية وبصرية للجلسات النموذجية والمحاكمات الحقيقية لاستخدامها في التحليل والتدريب. الاستعانة بخبراء قانونيين لإجراء جلسات محاكاة واقعية.	تطوير المختبرات القانونية والمحاكاة

<p>القانونية المسجلة. عدد (2) جلسات محاكاة واقعية منفذة بمشاركة خبراء قانونيين أو قضاة أو محامين. عدد (3) خبراء مشاركين وتصنيفهم.</p>							
<p>.نسبة (40%) من القاعات المجهزة بأجهزة عرض. .نسبة (50%) من المقررات النظرية التي تحولت إلى مقررات إلكترونية كاملة. مدى توافر عناصر المقرر الرقمي (فيديو .pdf . اختبارات). عدد (500) من المصادر القانونية المتوفرة في المكتبة الرقمية. عدد (80) محاضرة مسجلة بجودة احترافية لكل فصل دراسي. عدد (80) محاضرة منفذة عن بعد</p>	<p>√</p>				<p>.الجامعة. . عميد الكلية . أعضاء هيئة التدريس.</p>	<p>. تهيئة القاعات الدراسية بأجهزة عرض. . تحويل المقررات النظرية إلى نسخ إلكترونية متكاملة. . إعداد مكتبة إلكترونية قانونية تضم كتباً، مراجع، أبحاث وقواعد بيانات رقمية. . تشجيع الأساتذة على تسجيل محاضراتهم بشكل احترافي وإستخدام أدوات مثل .zoom</p>	<p>تعزيز التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد</p>

باستخدام Zoom أو أدوات مشابهة.

الهدف الاستراتيجي الخامس المساهمة الفعالة في خدمة المجتمع والبيئة

مؤشرات الأداء (KPIs)	الإطار الزمني				المسؤولون عن التنفيذ	الأنشطة والمبادرات	الأهداف الفرعية
	2029	2028	2027	2026			
<p>. عدد (3) برامج ومبادرات مصممة ومنفذة.</p> <p>. عدد (2) من المدارس/الجهات المجتمعية المستهدفة سنويا.</p> <p>. عدد (2) متحدثين من جهات قانونية وبيئية وتنموية.</p> <p>. عدد (2) مبادرات خضراء منفذة.</p> <p>. نسبة (25%) مشاركة طلاب الكلية في الأنشطة البيئية.</p>				√	مكتب خدمة المجتمع والبيئة	<p>. برامج توعية قانونية في المدارس والمجتمع.</p> <p>. ورشة القانون والتنمية المستدامة.</p> <p>. مبادرة كليتي خضراء.</p>	تصميم وتنفيذ برامج ومبادرات مجتمعية مستدامة
<p>. عدد (3) محاضرات وورش عمل منفذة.</p>				√	مكتب خدمة المجتمع والبيئة	<p>. ورش عمل ومحاضرات تربط المعرفة القانونية</p>	رفع وعي منسوبي المؤسسة بالقضايا البيئية والمجتمعية

عدد (3) مواضيع تربط القانون والقضايا البيئية المجتمعية.					بالقضايا البيئية. سلسلة محاضرات مجتمعية.	
عدد (10) طلاب مؤهلين لإلقاء محاضرات أو ورش توعوية. عدد (2) برامج تدريبية المقدمة لتمكين الطلاب. عدد 30 طالب مشارك في المحاكمة الصورية. عدد (3) محاضرات أو ورش نفذها الطلاب بأنفسهم.			√	أعضاء هيئة التدريس.	إعداد الطالب لإلقاء محاضرات وورش عمل توعوية. تدريب الطلاب على النقاش القانوني وصياغة القوانين وممارسة المحاكمة الصورية	تمكين الطلاب من ممارسة أدوار فعالة في المجتمع

❖ مصادر التمويل :



- ✓ التمويل الحكومي: دعم الجامعة والوزارة المختصة.
- ✓ الشراكات الأكاديمية: التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية.
- ✓ الدورات التدريبية والاستشارات القانونية: توفير برامج تعليم مستمر.

❖ الخطة البديلة (Plan B) :

في حالة مواجهة عقبات تعوق تنفيذ الخطة، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ في حالة نقص التمويل: البحث عن منح وشراكات خارجية.
- ✓ في حالة تعطل بعض البرامج الأكاديمية: اعتماد التعليم الإلكتروني كبديل.
- ✓ في حالة ضعف استجابة سوق العمل: مراجعة البرامج وتحديثها وفق الاحتياجات المتغيرة.

❖ آليات المتابعة والتقييم :

- ✓ تشكيل لجنة لتقييم تنفيذ الخطة الإستراتيجية.
- ✓ تقارير دورية كل ستة أشهر لتقييم مستوى الإنجاز.
- ✓ اجتماعات دورية لفريق الخطة الإستراتيجية.
- ✓ استطلاعات رأي الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لقياس رضاهم.

❖ الخاتمة :

تمثل هذه الخطة خارطة طريق واضحة لتحقيق رؤية كلية القانون صرمان في تقديم تعليم قانوني متميز، وتعزيز البحث العلمي، ودعم التنمية القانونية والمجتمعية، بما يواكب التطورات الحديثة في المجال القانوني محلياً ودولياً.



❖ خطة إدارة المخاطر

أولاً: مقدمة

تُعد إدارة المخاطر عنصراً أساسياً لضمان نجاح تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحقيق أهداف الكلية بكفاءة. وتهدف هذه الخطة إلى التنبؤ بالمخاطر المحتملة، وتحليلها، ووضع آليات للتعامل معها وتقليل آثارها.

ثانياً: أهداف خطة إدارة المخاطر

- تحديد المخاطر التي قد تؤثر على العملية التعليمية والإدارية.
- تقليل احتمالية حدوث المخاطر أو الحد من آثارها.
- دعم اتخاذ القرار المبني على تحليل المخاطر.
- ضمان استمرارية الأداء الأكاديمي والإداري.
- تعزيز جاهزية الكلية لمواجهة الأزمات.

ثالثاً: منهجية إدارة المخاطر

تعتمد الكلية على الخطوات التالية:

1. تحديد المخاطر.
2. تحليل مستوى الخطورة (احتمالية × تأثير).
3. وضع خطط المعالجة.
4. المتابعة والتقييم الدوري.
5. التحديث المستمر للخطة.

رابعاً: تصنيف المخاطر

م	تصنيف الخطر	وصف الخطر	مستوى الخطورة	إجراءات المعالجة	آلية المتابعة	مؤشرات قياس الأداء	الجهة المسؤولة
1	أكاديمي	ضعف مخرجات التعلم لدى الطلبة	مرتفع	تحديث المناهج وتنفيذ دورات تدريبية	تقارير فصلية	نسبة النجاح ورضا الطلبة	الأقسام العلمية
2	أكاديمي	عدم تحديث المناهج	متوسط	مراجعة دورية للمناهج	اجتماعات الأقسام	عدد المقررات المحدثة	الأقسام العلمية
3	إداري	ضعف التنسيق بين الأقسام	متوسط	تفعيل الاجتماعات	تقارير دورية	سرعة إنجاز المعاملات	عميد الكلية
4	إداري	تأخر الإجراءات	مرتفع	تطبيق الإدارة الإلكترونية	متابعة شهرية	زمن الإنجاز	عميد الكلية
5	مالي	نقص التمويل	مرتفع	تنوع مصادر التمويل	تقارير مالية	حجم التمويل	الشؤون المالية
6	بشري	نقص الكوادر	مرتفع	تدريب واستقطاب	تقييم سنوي	عدد الدورات	الشؤون الإدارية
7	بشري	انخفاض الرضا الوظيفي	متوسط	تحفيز الموظفين	استبيانات	نسبة الرضا	الشؤون الإدارية
8	تقني	ضعف البنية الرقمية	مرتفع	تطوير الأنظمة	تقارير تقنية	مستوى الاستخدام	وحدة التوثيق والمعلومات
9	تقني	فقدان البيانات	مرتفع	نسخ احتياطية	مراجعة دورية	عدد الأعطال	وحدة التوثيق والمعلومات
11	مجتمعي	ضعف الشراكات	متوسط	بناء اتفاقيات	تقارير الأنشطة	عدد الشراكات	عميد الكلية
12	طارئ	الأزمات والكوارث	مرتفع	خطة طوارئ	مراجعة سنوية	سرعة الاستجابة	لجنة الطوارئ

المراجع

- ❖ الخطة الاستراتيجية جامعة صبراتة 2021-2025.
- ❖ الخطة الاستراتيجية جامعة صبراتة 2025 - 2029.
- ❖ رؤية التعليم في ليبيا 2030